

رسالة ملكية سامية إلى المشاركين في الدورة الجديدة للحوار الاجتماعي بين الحكومة والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين

وجه جلالة الملك الحسن الثاني يوم 4 شوال 1414 هـ . 17 مارس 1994 رسالة سامية إلى المشاركين في الدورة الجديدة في إطار الحوار الاجتماعي بين الحكومة والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين التي افتتحت بالرباط برئاسة الوزير الأول السيد محمد كريم العمراني. وفي ما يلي نص هذه الرسالة التي تلاها مستشار صاحب الجلالة السيد أحمد رضا كديرة خلال الجلسة الافتتاحية لهذه الدورة :

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه
حضرات السادة،

أمتكم الله ورعاكم وسدد خطاكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
بناء على تعليماتنا ينطلق هذا الاجتماع ووفاء للوعد الذي قطعته حكومتنا على نفسها لبدء الحوار المععمق الهادف إلى معالجة المشكلات الاجتماعية. ويطلب لنا أن نرحب بكم جميعا في هذا اللقاء وأن نعرب عن تهنيتات النجاح والتوفيق لأعمالكم.

كما نحرص على تأكيد ما سبق أن أعلنناه في خطاب العرش من ضرورة توفير لقاءات مشتركة بين الحكومة وممثلي عالم الشغل والتشغيل مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل يقوم خلالها بين الأطراف حوار موضوعي لتدارس المشاكل في هدوء واتزان ولتضافر الجهود لإيجاد حلولها العملية مما يعني أن هذا اللقاء ليس ظرفيا ينتهي الحوار بنهايته بل إنه يشكل الحلقة الأولى في مسلسل لقاءات الحوار التي يجب أن تمتد في تتابع وانتظام.

ونحن جميعا واعون بأهمية المشاكل المطروحة كما ونوعا وبأن من بينها ما ينبغي حله في هذا اللقاء ومن بينها ما ينبغي التخطيط لحله تدريجيا في آجال قريبة أو متوسطة.

كما أننا على يقين من أن الانكباب على حل المشاكل بنزاهة وحسن نية وصدق
إرادة سيخلق بين الأطراف المتحاوره جوا سليما مساعدا على الاهتداء إلى إحدى
الحلول الكفيلة بتحقيق المقاصد.

وقدما يخصنا فإن الجميع يعلم غيرتنا على توفير الكرامة لجميع رعايانا انطلاقا
من تقديرنا لمتنضيات المسؤولية التي تتحملها لإسعاد شعبنا وتحسين مستوى
عيشه ومن هذا المنطلق فإن إرادتنا كاملة ليعطي هذا الحوار نواته ويثمر ثماره.

إن مشكل التشغيل هو المشكل العضال الذي يعاني منه الشمال والجنوب
ويتلاقى على الشكوى منه والسعي لحله العالم المصنع والعالم السائر في طريق
التمو، وهو مشكل لن يغيب عن حواركم وسيتسع للبحث عن حله نقاشكم.

وإننا لنعلق على هذا النقاش أكبر الآمال علما منا أنه سيثري الجميع حكومة
ومشغلين وشغلين وسيثري توجهات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة
الدستورية التي أحدثها دستورنا الجديد والتي ستكتمل لها شروط التأسيس
والعمل قريبا. كما سيساعد هذا النقاش على وضع خطة محكمة متطورة كفيلة
بالتعرض بمجتمعنا وبالتغلب على الارتمجال والمزايدات لضمان نرض العمل في
جميع المستويات لجبل اليوم وأجيال الغد.

وفقكم الله للسير على طريق السداد ونهج الهدى والرشاد والسلام عليكم
ورحمة الله وبركاته.